متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية

■ د. مصطفى محمد فوكلة * ■ أ. عصام محمد سليم**

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية وموظفي إدارات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية، ولتحقيق ذلك اختيرت عينة لتمثل مجتمع الدراسة تتكون من (203) مفردة، وتم الاعتماد على قائمة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات والأسلوب الوصفي لتحليل إجابات المشاركين في الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد تهيئة جيدة في الجامعات الليبية لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية في المناهج الدراسية كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المالية الإسلامية يعتبر محدوداً جداً، أما على مستوى متطلبات التطبيق في المصارف الليبية فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد في تلك المصارف موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، ومن ناحية أخري فإنه يتوفر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ما يدل على قيام كل من مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بإلزام أو تحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة الليبية وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية التي تمكن من تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

*عضو هيأة تدريس بجامعة بنغازي

** *عضو هيأة تدريس متعاون بالمعهد العالي للعلوم والتقنية – قصر بن غشير

1- مقدمة

تتطور المحاسبة وتستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التغيير، وجاء هذا التطور نتيجة الجهود الحكومية والمهنية، حيث تشارك المهنة متمثلة في المعاهد والاتحادات المهنية المحاسبية في التشريعات والقواعد المحاسبية التي تصدر من الجهات الحكومية. ونظراً لخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية التي تتضح من خلال معاملاتها المالية المتمثلة في الخلو من الربا - العائد الثابت – واتباع أساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ظهرت الحاجة إلى وجود أسس ومعايير محاسبية تستند عليها الممارسة المحاسبية بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد واجهت هذه المؤسسات كثيراً من التحديات تتمثل في عملية البحث عن أسلوب مناسب لإعداد معايير محاسبة مالية بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية وفي المحاسبة من ناحية أخرى لتتمكن من تقديم معلومة كافية وذات درجة عالية من الثقة والملائمة. وتأسيسا على هذا الواقع واستجابة لتلبية الاحتياجات تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بهدف نشر وتطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها. إن وجود هذه المعايير يوفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية الناتجة عن معاملات المؤسسات المالية الإسلامية وتوفر أساس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، كما أن وجودها يعالج النواحي التي لم تتناولها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم. لذا فإن طبيعة الاختلاف بين النظام التقليدي والنظام القائم على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب بالضرورة توفير مجموعة من المتطلبات التي يجب أخذها في الاعتبار عند التحول للاقتصاد الإسلامي، والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الراوي، 2012).

2- مشكلة الدراسة

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة في كثير من البلاد الإسلامية، بعد أن طال الجدل في إمكانية قيامها ومزاولتها لنشاطها، وأصبحت المصارف المركزية مقتنعة بالدور

الإيجابي الذي تلعبه المصارف الإسلامية في الدول المختلفة لما تحققه من أهداف، وتعتبر ليبيا إحدى الدول الإسلامية التي تسعى إلى وجود مصارف إسلامية وخاصة بعد صدور قانون المصارف رقم (46) لسنة2012 بشأن المصارف وما تبعه من صدور للقانون رقم (1) لسنة 2013 في شأن منع المعاملات الربوية، الأمر الذي يرى فيه البعض حتمية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (بو سلوم والفقيه، 2013).

ولقد أجريت عدة دراسات في البيئة الليبية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية للصيرفة الإسلامية فقد جاءت دراسة أبو نويرة (2008) بعنوان مدى توافر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، وتوصلت إلى أنه يرى أغلب المشاركين بالدراسة أن ظهور المصارف الإسلامية في ليبيا سوف يؤدي إلى توظيف المدخرات بالشكل السليم من خلال المصارف الإسلامية حيث يوجد عدد كبير من المودعين ورجال الأعمال تمنعهم معتقداتهم الدينية بحرمة الفوائد من التعامل مع المصارف التي تقرها، كما أوصت الدراسة إتاحة فرص البحث لهذا الموضوع الهام لإثرائه وتحليل جوانبه المختلفة.

وقد بينت دراسة أحمد والهادي (2008) بعنوان إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، مدى توفر المقومات الأساسية لتطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أنه لا يمكن التحول الكامل للمصارف الليبية في ظل الظروف القائمة، إذ يستدعي ذلك النظر في الاقتصاد الليبي وتوجيه مؤسساته للعمل بمفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ويمكن أن يتم التحول بشكل تدريجي نحو الصيرفة الإسلامية من خلال استراتيجيات وآليات تحول مرحلية بدءاً بافتتاح او تحويل فروع إسلامية داخل هذه المصارف وانتهاء بالتحول الكامل.

وقد توصلت دراسة اسويسي (2010) بعنوان مدى إمكانية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا ومدى إمكانية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية واستبعاد التعامل الربوي القائم على سعر الفائدة إلى إمكانية التحول من المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية كما توصلت إلى عدم وجود معوقات وصعوبات يمكن أن تواجه عملية التحول.

وفي هذا الصدد ركزت دراسة الطويل وأبو القاسم (2014) على دراسة المتطلبات

والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية للتعرف على المتطلبات التي يجب تحقيقها قبل التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الليبية، وأوصت الدراسة بأن تقوم نقابة المحاسبين بدورها في متابعة تحول القطاع المصرفي نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية عموماً وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية خصوصا وإعداد المحاسبين وإقامة الدورات لهم حتى يواكبوا هذا التحول، كما أوصت بالإسراع في وضع اقتراحات وحلول لمعالجة الكثير من المعوقات التي تواجه إدارات المصارف في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وخصوصا تلك التي تتطلب معالجات وتسويات محاسبية، وإجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية التي من شأنها العمل على تقديم الاقتراحات والتوصيات التي تساعد على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بالمصارف الليبية.

تأسيساً على عرض الدراسات السابقة يتضح اقتصارها على دراسة المتطلبات والمعوقات التي تواجه المصارف الليبية أثناء التحول إلى مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وستحاول هذه الدراسة التعرف على مدى توافر أهم متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لأن تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتطلب توافر متطلبات التهيئة والتطبيق في البيئة الليبية انطلاقا من أن نجاح تطبيق هذه المعايير يتطلب ترسيخ الوعي بأهميتها من خلال التأهيل العلمي والعملي، ويقصد بالتهيئة المرحلة ما قبل التطبيق من حيث تهيئة الطلبة والخريجين وإعدادهم لسوق العمل، ويقوم بهذا الدور على وجه الخصوص الجامعات من خلال إعادة النظر بالمناهج المحاسبية، وتحديثها بإضافة مواد دراسية عن محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية (يعقوب،2011).

ويقصد بمتطلبات التطبيق تطوير النظم والسياسات الملائمة حيث يقتضي الأمر إعداد المقاييس والقيود المحاسبية الملائمة لأنشطة المصرف لتتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة وذلك من خلال تصميم النماذج والعقود والدورات المستندية ونظم الحاسب الآلي (المنظومات المصرفية) التي يتطلبها العمل المصرفي

الإسلامي، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، والتشريعات واللوائح والقرارات ذات العلاقة بتطبيق هذه المعايير (رستم، 2014).

واستنادا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- هل تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية؟
- هل تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية؟

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية والمصارف الليبية وذلك من خلال ما يلي:

1- التعرف على مدى توافر خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية.

2- التعرف على مدى وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية .

3- التعرف على مدى وجود موظفين يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية .

4- التعرف على مدى توافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية لدى المصارف الليبية .

5 - التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين من حيث التحفيز والالزام على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية.

4- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية وجود معايير محاسبية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية تكون مرجعية يستند إليها المحاسبون عند أداء مهامهم بما يحقق حداً أدنى من

التوافق في مجالات التطبيق العملي لغرض زيادة إمكانية الاعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات وبالتالي زيادة فاعلية التقارير المالية في تقييم واتخاذ القرارات بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولذا كان من المهم التأكد من توفير متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مؤسسات البيئة الليبية، لما لهذه البيئة من خصائص تمثلت في صدور قانون المصارف رقم (46) لسنة2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية وما تبعه من صدور للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، في جميع المعاملات المدنية والتجارية.

5- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبناءً على ما سبق عرضه تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى: «لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم صياغة فرضيتين فرعيتين هما:

أ- «لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

ب- «لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية ».

الفرضية الرئيسة الثانية: "لا تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية هي:

أ- "لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية».

ب- «لا يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق

معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

ج- "لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

6- نطاق وحدود الدراسة

ينحصر نطاق الدارسة في نقطتين أساسيتين الأولى تتمثل فيما ينبغي على الجامعات أن تقوم به من أجل دمج معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكل ما يتعلق بالعلوم المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المناهج التعليمية، وتتعلق النقطة الثانية بما ينبغي أن تقوم به المؤسسات المالية من أجل تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما يرتبط بها، أما حدود الدارسة فهي بيئة الجامعات والمصارف التجارية الليبية.

7- مفهوم المحاسبة وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى نظم محاسبية مصممة بصورة متوافقة مع أهدافها المتمثلة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها، ولغرض وجود نظام يقوم بهذا الدور جاءت أهمية المحاسبة الإسلامية كنظام يوفر المعلومات التي تحتاجها الأطراف المستفيدة من هذه المؤسسات، ولكن يبقى سؤال لدى بعض هؤلاء المستفيدين أثاره قنطقجي (1431هـ:1) في مستهل كتابه عن المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، مفاده هل هناك محاسبة إسلامية؟ ويستعرض في هذا المجال ما تنبأ به العالمان - Choi & Mueller – في القرن الماضي بأنه "هناك مبرر للاعتقاد في المجال الحالي أن ثمة شيء سيكون أمرا مميزاً اسمه المحاسبة الإسلامية، فالمنظور الإسلامي بدأ يؤكد نفسه على مشهد المحاسبة العالمي، وإذا كانت بداياته متواضعة فإن المستقبل سيكلل تلك الجهود بالنجاح، ونعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستستمر في جعل أخبار المحاسبة في القرن الواحد والعشرين أخباراً عاجلةً ".

ولو جاز تسمية النظم المحاسبية المصممة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالمحاسبة الإسلامية وتسمية المحاسبة التقليدية بالمحاسبة الوضعية فإن مبرر الاعتقاد بتميز

المحاسبة الإسلامية وخصوصيتها قد يمثل المعنى الظاهر لمفهوم المحاسبة الإسلامية وهي القائمة على مقابلة المحاسبة التقليدية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فما اتفق مع الشريعة قُبِل وما اختلف استبعد، وهذا الاتجاه الأول الذي تبنته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعريفها للمحاسبة الإسلامية بأنها "مجموعة المفاهيم والمبادئ والأساليب المحاسبية التي تهدف إلى تكييف النظام المحاسبي بالشكل المتعارف عليه، ليصبح مناسبا لمعالجة المعاملات المالية في المنشآت التي تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية" (**نقلا عن مطر والسويطي**،2012: 467). ولو فهمنا المحاسبة بانها إثبات منظم لنشاط وفعاليات مؤسسات ذات طابع اقتصادي نراها قديمة قدم هذه المؤسسات والمحاسبة فيها تتأثر بالبيئة وتستجيب لها، فتتسم بسمات العصر الذي تعيشه، لذا يبدو من المنطقي أن المحاسبة كنشاط لها وجود واضح ومحدد منذ صدر الحضارة الإسلامية، ودليل ذلك تاريخ الفقه الإسلامي كما أورد قنطقجي (1431 هـ) أنه قد ضم نماذج متطورة حتى أيامنا هذه في المحاسبة والرقابة والتدقيق قبل أن يشير لوقا باشيليو للقيد المزدوج سنة 1494 بأكثر من 150 سنة، وهذا ما يمثل المعنى العميق لمفهوم المحاسبة الإسلامية، وهي المحاسبة القائمة على تأسيس مفاهيم محاسبية مصدرها الشريعة الإسلامية، وهذا هو الاتجاه الثاني.

كما عرفت المحاسبة الإسلامية "بأنها أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء وإثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المسألة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات " (قرينو وحكيم، 2009: 6).

يتضح من تعريف المحاسبة الإسلامية أن مفهوم المحاسبة في الإسلام كانت تتمثل في إحصاء وتسجيل وإثبات جميع نفقات وإيرادات الدولة الإسلامية التي تتم داخل بيت مال المسلمين في السجلات أو ما شابه ذلك مما كان مستخدماً تلك الفترة، والإفصاح عنها بهدف المساعدة في التحليل واتخاذ القرار المناسب الذي يعود بالنفع على المستخدم لهذه المعلومات.

8- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

يعرض هذا الجزء من الدراسة المراحل والخطوات المتعلقة بالدراسة الميدانية وتحليل البيانات وذلك على النحو التالي :

8-1: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، وقد استخدم ذات المنهج في العديد من الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع، منها على سبيل المثال الطويل وأبو القاسم (2014) والزعبي وآخرون (2013).

8-1-1: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين مختلفتين الفئة الأولى تشمل أعضاء هيئة التدريس القارين بأقسام المحاسبة والتمويل والمصارف بالجامعات الليبية، والبالغ عددهم (274) عضو هيئة تدريس تقريباً ضمن ثمانية جامعات وذلك حسب البيانات المقدمة من إدارات شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، أما الفئة الثانية من مجتمع الدراسة فتشمل موظفي الإدارات الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية، البالغ عددهم (154) موظفاً في أحد عشر مصرفاً حسب البيانات المتحصل عليها خلال الدراسة الاستطلاعية، ولاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها تم اختيار عينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة عددها (203) مفردة، منها (130) مفردة تمثل الفئة الأولى وهي أعضاء هيئة التدريس و(73) مفردة تمثل الفئة الثانية وهي موظفي الإدارات الرئيسية للصيرفة الإسلامية.

8-1-2: أداة تجميع البيانات:

تم اختيار الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وقد تم تطوير الاستبانة وفقا لأهداف هذه الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة مما ورد في الدراسات السابقة والتي من بينها دراستي الطويل وابو القاسم (2014) والزعبي وآخرون (2013)، وتم تصميم نموذجين من الاستبانات خصص الأول منها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخصص الثاني لموظفي المصارف، واشتملت الاستبانة في كلا النموذجين ثلاثة أجزاء، الجزء الأول صمم لتجميع بيانات حول خصائص المشاركين في الدراسة وتتضمن الدرجة العلمية، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة العملية، اما الجزء الثاني يحتوي على عدد من الأسئلة تتعلق في النموذج الأول بقياس مدى توافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية وتتعلق في النموذج

الثاني بمتطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، أما الجزء الثالث خصص لإضافة أي معلومات يود المستجيب ذكرها تتعلق بموضوع الدراسة.

3-1-8: صدق الاستبانة وثباتها:

من أجل التأكد من صدق محتوى الاستبانة تم عرضها على محكمين أكاديميين متخصصين في مجال المحاسبة ومهتمين بمناهج البحث العلمي، وكذلك على متخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، حيث تم إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراؤها من إضافة أو حذف أو تعديل.

أما فيما يتعلق بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) فقد تم احتسابه من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وكانت النتائج لمعامل الارتباط بين 0.53 و0.72 لنموذج الاستبانة الأول، أما نموذج الاستبانة الثاني فكانت نتائج معامل الارتباط بين 0.62 و0.84 وبذلك يعد المجال صادقا لما وضع لقياسه. أما فيما يتعلق بثبات الاستبانة فقد تم احتساب معامل كرونباخ الفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها (31) فقرة ، والجدول رقم (1) يبين هذه القيم.

جدول رقم (1)

قيم معامل الثبات لكل فقرة من فقرات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى				
ت	الفقرة	رمز المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	الفرضية الفرعية الأولى» خطط كاملة لإضافة تخصص المالية و الصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية»	X1-1	8	0.75
2	الفرضية الفرعية الثانية» وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية»	X1-2	7	0.82

	الفرضية الرئيسة الثانية			
3	الفرضية الفرعية الأولى «موظفين مؤهلين لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية»	X2-1	5	0.860
4	الفرضية الفرعية الثانية « توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية:	X2-2	6	0.802
5	الفرضية الفرعية الثالثة «دور مصرف ليبيا ونقابة المحاسبين في الزام وتحفيز المصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية»	X2-3	5	0.835
	الكلي		31	0.810

ويتبين من النتائج الموضحة في الجدول (1) أن قيمة معامل كرونباخ الفا كانت جيدة لجميع الفقرات وتتراوح بين 75 ٪ و86 ٪ لكل فقرة من فقرات الدراسة وهي قيم عالية جداً في علم الإحصاء.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة حيث تم توزيع (203) استبانة استرجع منها (163) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

ولغرض تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة من خلال الاستبانات الموزعة، فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجة الحـــــزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) والتي يرمز لها بالرمز SPSS.

2-8: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتحصل عليها بهدف تحديد الخصائص النوعية للمشاركين في الدراسة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات وذلك على النحو الآتي :

1-2-8: خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات العام

المتغير	الفئة	اعضاء هيئة التدريس		موظفو المصارف		النسب المئوية لعينة الدراسة
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	-	-	3	% 2	% 2
	دبلوم عالي	-	-	17	% 10	% 10
	بكالوريوس - ليسانس	-	-	32	% 20	% 20
	ماجستير	43	% 26	9	% 6	% 32
	دكتوراه	59	% 36	0	% 0	% 36
	المجموع	102	% 62	61	% 38	% 100
التخصص العلمي	محاسبة	68	% 42	28	% 17	% 59
	تمويل ومصارف	31	% 19	6	% 4	% 23
	إدارة	3	% 1	11	% 7	% 8
	أخرى	-	-	16	% 10	% 10
	المجموع	102	% 62	61	% 38	100

المتغير	الفئة	اعضاء هيئة التدريس		موظفو المصارف		النسب المئوية لعينة الدراسة
سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	38	% 23	17	% 10	% 33
	من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات	17	10	19	% 32	% 42
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	25	% 15	11	% 7	% 22
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	12	% 7	5	% 3	% 10
	من 20 سنة فأكثر	10	% 6	9	% 6	% 12
	المجموع	102	% 62	61	% 38	% 100

يتضح من الجدول رقم (2) أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة يعتبر مرتفعا حيث كانت النسبة الأكبر للمشاركين فيها ممن يحملون شهادة الدكتوراه وشهادة الماجستير بما نسبته 36 ٪ و 32 ٪ من المشاركين في الدراسة على التوالي، مما يدل على وجود وعي كافٍ لدى أفراد عينة الدراسة حول ماهية الاستبانة وفقراتها، كما أنه يبين في تحليل خاصية التخصص العلمي أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة حيث بلغت النسبة الأعلى لتخصص المحاسبة وهي تمثل 59 ٪ من المشاركين في الدراسة، وأن نسبة 23 ٪ هم من المتخصصين في التمويل والمصارف، كما يبين الجدول سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وموظفي المصارف حيث بلغت نسبة ممن لديهم خبرة عملية بين 5 سنوات إلى 10 سنوات ما نسبته 42 ٪ من المشاركين في الدراسة في حين تتجه النسب إلى الانخفاض كلما زادت عدد سنوات خبرة المستجيبين على الاستبانة، وتزيد قليلاً

عند فئة من (20) سنة فأكثر، حيث بلغت نسبة 12 ٪ ، وهذا ما يعكس تنوعا كبيراً في سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة بالخبرة العملية ما ينعكس إيجابا على نتائج الدراسة.

8-2-2: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام الإحصاء لاستخراج المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري واختبار (T) على مقياس ليكرت الخماسي الرتب من (1-5) لإجابات المشاركين عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى التي ترتبط بعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والفرضية الرئيسة الثانية المرتبطة بموظفي المصارف.

حيث تم استخدام اختبار (T) لاختبار الفرض الصفري الذي ينص على أن متوسط درجة الموافقة يساوي (3) درجات مقابل الفرض البديل أن درجة الموافقة أصغر أو أكبر من (3) درجات، فإذا كانت قيمة المعنوية المحسوبة (P – Value) أكبر من مستوى المعنوية المحدد a (0.05) يتم قبول الفرض الصفري وأن متوسط درجة الموافقة قريب من(3) درجات ،أما إذا كانت قيمة المعنوية المحسوبة (P -Value) أصغر من مستوى المعنوية a(0.05) فيتم رفض الفرض الصفري، وأن درجة الموافقة أصغر أو أكبر من(3) درجات على مقياس ليكرت الخماسي الرتب.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

«لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى سيتم اختبار فرضياتها الفرعية وذلك على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى:

«لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (3) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لديكم خطط كاملة لإضافة المناهج الدراسية لتخصص المالية والصيرفة الإسلامية بالقسم	2.16	0.962	8.851	0.00	غير متوفر
2	توجد خطط محددة وواضحة لكيفية دمج المناهج الدراسية لتخصص المالية والصيرفة الإسلامية في مناهج التعليم العالي بالقسم.	2.11	1.004	8.974	0.00	غير متوفر
3	توجد خطط لفتح أقسام أو شعب لتخصص المالية الإسلامية.	2.08	1.132	8.224	0.00	غير متوفر
4	تسعى إدارات الجامعات الليبية لإيجاد حلول مناسبة لمشكلة دمج المناهج الدراسية لتخصص المالية الإسلامية في مناهج التعليم العالي.	2.16	0.941	9.046	0.00	غير متوفر
5	تتوافر بمكتبة الجامعة المراجع العلمية الخاصة بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.18	1.009	8.243	0.00	غير متوفر
6	يتم تطوير المناهج الدراسية في الجامعات الليبية باستمرار لتلبية متطلبات سوق العمل.	2.35	1.04	6.282	0.00	غير متوفر
7	هناك توافق وانسجام للمناهج الدراسية بالقسم مع معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.09	0.945	9.744	0.00	غير متوفر
8	توجد في بيئة الجامعة مرونة كافية للتكيف مع تدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.49	0.931	5.532	0.00	غير متوفر
	جميع الفقرات	2.2	0.996	29.593	0.00	**غير متوفر**

● **دال إحصائيا عند مستوى معنوية** 0.05

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي (2.2) بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.996 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 29.593 بدلالة إحصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وحيث ان قيمة المتوسط الحسابي المرجح تنقص عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، فهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا توجد خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى:

«لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (4) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	هناك ميل من قبل أعضاء هيئة التدريس لتدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.57	1.067	4.083	0.000	غير موجود
2	لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية اطلاع معقول على معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.73	0.966	2.869	0.000	غير موجود

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
3	لدى أعضاء هيئة التدريس في قسمكم الخبرة الكافية لتدريس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	2.63	1.071	3.513	0.000	غير موجود
4	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالقسم بإجراء بحوث ودراسات في مجال المالية الإسلامية.	2.66	1.165	2.976	0.00	غير موجود
5	يوجد بالقسم أعضاء هيئة تدريس متخصصون في مجال المالية الإسلامية.	2.37	1.168	5.424	0.00	غير موجود
6	يشير أعضاء هيئة التدريس في المحاضرات لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في القسم.	2.38	1.099	5.674	0.000	غير موجود
7	تقوم جامعتكم بإجراء الدورات والمحاضرات التعريفية حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	1.7	0.854	15.429	0.000	غير موجود
	جميع الفقرات	2.43	0.71	28.647	0.000	**غير موجود**

● **دال إحصائيا عند مستوى معنوية** 0.05

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي2.43 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.71 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.674 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية».

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

يتضح من الجدول رقم (3) والجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للفرضيتين الفرعيتين أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح كانت لمحور وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة بقيمة 2.43، يليها محور **توافر** خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في الجامعات الليبية بقيمة 2.2 وهي أصغر من المتوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ 3 درجات، كما يبلغ الانحراف المعياري للمحورين 0.60، وهذا يدل على قبول الفرض القائل بـــ« «لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية».

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

«لا تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية».

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية سيتم اختبار فرضياتها الفرعية وذلك على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية « .

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (5) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (5)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لدى المصرف موظفون متخصصون في مجال المالية الإسلامية	2.87	0.974	1.051	0.297	لا يوجد
2	لدى المصرف الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.66	0.911	2.952	0.004	لا يوجد
3	يتم اخضاع المحاسبين والمراجعين بالمصرف لدورات تدريبية مناسبة حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.7	0.989	2.33	0.023	لا يوجد
4	لدى المحاسبين والمراجعين في المصرف أدراك كافٍ بأهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.79	0.968	1.719	0.091	لا يوجد
5	لدى المحاسبين والمراجعين في المصرف ميل كبير للاطلاع على معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	3.48	1.089	3.408	0.001	يوجد
	جميع الفقرات	2.9	0.64	28.07	0.000	لا يوجد

● الدلالة المعنوية عند مستوى 05 ٪

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 2.90 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.64، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.7 بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح

أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «لا يوجد موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (6) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم(6)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	لدى إدارة المصرف الرغبة الكافية في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.61	0.954	4.968	0.000	متوفر
2	هناك التزام من قبل ادارة المصرف بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.3	1.038	2.22	0.030	متوفر
3	لدى المصرف منظومات مصرفية معدة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.	3.61	1.005	4.716	0.009	متوفر
4	لدى المصرف مجموعة السجلات والدفاتر التي تمكن من التسجيل والقيد وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	3.46	1.074	3.339	0.001	متوفر

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
5	لدى المصرف دورات مستندية خاصة بكل عملية من العمليات المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	3.48	0.976	3.802	0.00	متوفر
6	لدى المصرف عقود شرعية وقانونية تحكم العلاقة بينه وبين العميل ، توضح نوع الخدمة وأطراف التعامل.	3.56	1.298	3.354	0.00	متوفر
جميع الفقرات		3.5	0.68	34.505	0.000	**متوفر**

● **الدلالة المعنوية عند مستوى** 05 ٪

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسط المرجح يساوي 3.50 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.68، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 34.505 بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أكبر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل «يتوافر مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى المصارف الليبية».

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية:

«لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور تحفيز وإلزام المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية».

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (7) يبين المتوسط المرجح لهذه الفرضية ، والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T لهذه الفرضية.

جدول رقم (7)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار(T) لعبارات الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الاحصائية	الدلالة
1	يعقد مصرف ليبيا المركزي دورات ومحاضرات حول تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.44	0.764	5.969	0.000	غير متوفر
2	تعقد نقابة المحاسبين الليبية دورات ومحاضرات حول تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية لموظفي المصرف	2.66	0.854	3.148	0.003	غير متوفر
3	لدى المصرف اللوائح والأدلة التي تنسجم مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.89	1.127	0.795	0.430	غير متوفر
4	هناك خطط محددة وواضحة للمصرف لكيفية تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.92	0.862	0.743	0.461	غير متوفر
5	هناك مرونة في بيئة المصرف للتكيف مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	2.90	0.907	0.847	0.401	غير متوفر
جميع الفقرات		2.76	0.6	28.14	0.000	**غير متوفر**

● الدلالة المعنوية عند مستوى 05 ٪

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط المرجح يساوي 2.76 بانحراف معياري مناظر له يساوي 0.60، وأن قيمة إحصاءة الاختبار 28.135 بدلالة إحصائية 0.00، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط المرجح أصغر من 3، وهذا يدل على قبول الفرض القائل « لا يقوم مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدور إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية».

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

يتضح من الجداول الثلاثة السابقة نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بمدى توافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، حيث يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح كانت لمحور توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق المعايير الإسلامية بنسبة 3.5، يليها محور توافر موظفون يتمتعون بكفاءة مناسبة من المؤهلات العلمية يتطلبها تطبيق المعايير الإسلامية بقيمة 2.90، ويأتي في الترتيب الثالث عنصر دور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين في التحفيز نحو التطبيق بقيمة 2.76، وبلغ المتوسط الحسابي المرجح للعناصر الثلاثة 3.05 وهو أكبر من المتوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ 3 درجات كما بلغ الانحراف المعياري للعناصر الثلاثة مجتمعة 1.08، وهذا يدل على قبول الفرض القائل بـــ « تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية ».

نستخلص مما سبق أن السبب الرئيسي لقبول الفرض القائل «تتوافر متطلبات التطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية، بصفة عامة هو ارتفاع المتوسط الحسابي المرجح لعنصر توافر مجموعة السجلات والمنظومات الملائمة لتطبيق المعايير الإسلامية، حيث بلغت نسبته 3.5، ويلي ذلك اقتراب المتوسط الحسابي المرجح لعنصر توافر موظفون يتمتعون بكفاءة مناسبة من المؤهلات العلمية يتطلبها تطبيق المعايير الإسلامية من المتوسط الفرضي 3 وهذا قد يرجع إلى وجود التدريب العملي على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الليبية.

9- النتائج والتوصيات

من خلال نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها نخلص إلى أنه لا توجد في الجامعات الليبية عدد من المتطلبات المهمة لتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، حيث تبين عدم وجود خطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية وعدم وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية في الجامعات الليبية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يتوافر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بينما لا يوجد في هذه المصارف موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، أما فيما يتعلق بدور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين من حيث تحفيز المصارف الليبية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية توصلت الدراسة إلى عدم وجود ما يدل على قيام كل منهما بذلك.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الأمر يتطلب:

1. تهيئة البيئة الليبية وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية التي تمكن من تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال:

أ- الإعداد لخطط كاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية في مراحل البكالوريوس.

ب- تأهيل أعضاء هيئة التدريس في المراحل الأكاديمية بمجال المالية والصيرفة الإسلامية وذلك من خلال إضافة خطط توضع مسبقا من قبل الأقسام الدراسية (قسم المحاسبة – قسم التمويل والمصارف) بمرحلة الدراسات العليا، لضمان تخريج أعضاء هيئة تدريس متخصصون في مجال المالية والصيرفة الإسلامية.

ج- التأهيل المهني لموظفي المصارف في المدى القصير من خلال إعداد دورات تدريبية لزيادة الكفاءة المهنية .

2. ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدورهما من حيث

إلزام وتحفيز المصارف الليبية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال توسيع البرامج المعدة سابقاً لكيفية تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وإعداد اللوائح والأدلة والتشريعات التي تنسجم مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

قائمة المراجع

1 - أبو نويرة، توفيق محمد(2007). مدى توافر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي .

2 - أحمد، نصر صالح والهادي، يحيى عاشور (2008).إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، **المؤتمر الاول للخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، من** 29-30 - 06- 2008، ص ص417، 476.

3 - اسويسي، نوري محمد(2010). مدى إمكانية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

4 - بوسلوم، محمود عبدالله، والفقيه، محمد سليمان(2013).الضوابط الشرعية لقوانين المصارف الإسلامية، **المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي** .

5 - راوي، عادل صالح(2012).مدى تطبيق المعيار المحاسبي رقم (1) في المصارف الإسلامية العراقية، العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الأنبار.

6 20142). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية – نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، **اطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

7 - زعبي، علي وآخرون (2013). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الأردنية، **المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال**، جامعة عجلون الوطنية.

8 - سليم، عصام محمد (2017). متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، **رسالة ماجستير** (غير منشوره)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

9 - طويل، مختار وأبو القاسم، عبدالفتاح (2014). المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة ،العدد السادس، ص ص 177- 197.

10 - قانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

11 - قانون رقم (46) لسنة2012 م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

12 - قرينو، حسين و حكيم، خلفاوي (2009). دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني**، المركز الجامعي خميس مليانه.

13 - قنطقجي، سامر مظهر (1431ه). **المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق**، مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية .

14 - مشعل، عبد الباري، (2010). دور المعايير الشرعية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية ،**مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني**، 27-28 – ابريل 2010 م طرابلس، ليبيا.

15 - يعقوب، ابتهاج اسماعيل (2001).واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التاسع والثمانون، ص ص 56-76.

The requirements for preparation and implementation of the Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institutions at the Libyan Banking environment

■ Mustafa M. Fokla* ■ Issam M Salim **

Abstract: -

The objectives of this study is to determine the extent to which the requirements for the preparation and implementation of Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institutions are available from the point view of the main Islamic banking departments' employees at Libyan banks and Libyan universities' lecturers. To achieve the study's objectives, a sample of (203) individuals was chosen to represent the study's population. Data was collected by using questionnaires tool. The descriptive approach was used for analyzing participants' responses.

The study found that Libyan universities were not adequately prepared to include Islamic finance and banking specialization in the universities' curriculum. In addition, the specialized teaching staff members in the field of finance and Islamic banking at these universities was limited. In regard to the availability of the requirements for using these standards in banks, the study found that Libyan banks employees have no sufficient and appropriate competence and qualifications required by the Islamic Accounting and Auditing Standards. However, Libyan banks have a set of appropriate records, books and banking systems for the application of Islamic Accounting and Auditing Standards. The Central Bank of Libya and the Syndicate of Libyan Accountants had not encouraged Libyan banks to apply Islamic Accounting Standards until this study was conducted. The study recommended the necessity of preparing the Libyan environment , providing basic and necessary requirements are needed to enable the adoption and application of accounting and auditing standards for Islamic financial institutions.

– Lecturer at Benghazi University*

– Part time Lecturer at Qasr Bin Ghashir– Higher Institute of Science and Technology**